Distr.: General
25 April 2014
Arabic
Original: Spanish

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير المكسيك عن الإجراءات التي اتخذتها بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ولا سيما الفقرة ٤(ج) من المادة السادسة من قرار عام ١٩٩٥ المعنون ”مبادئ وتوجيهات من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي“ والخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر أطراف المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ من أجل التشجيع على بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن وتعزيز تقديم هذه المعلومات من جانب الدول التي تمتلك أسلحة نووية

١ – يتمثل الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية بما تتسبب فيه من أضرار، في القضاء عليها قضاءً مبرماً، باعتبار أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثّل انتهاكاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي الإنساني كما أنه يشكّل جريمة حرب.

٢ – ويعد مجرد وجود الأسلحة النووية في حد ذاته تهديداً للأمن الدولي. وما دام هناك سلاح نووي واحد سوف يوجد بالتالي عنصر يريد امتلاكه واستخدامه. وباعتبار أن الذي

الرجاء إعادة استعمال الورق

لا يوجد لا يمكن انتشاره ولا سبيل إلى استخدامه ولا هو يسبب ضرراً، فإن أفضل تدبير لعدم الانتشار سوف يتمثل بالتالي في الحظر الكامل والقضاء المبرم على الأسلحة النووية.

٣ - والمكسيك معروفة بنشاطها في الدعوة إلى الحظر الكامل والقضاء المبرم على الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة.

٤ - وتعتقد المكسيك أن الانشغال بشأن الآثار المدمِّرة، التي يمكن أن تنجم عن تفجير نووي، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، حيث لا تقتصر على المستوى الإقليمي فقط ولكن تمتد إلى المستوى العالمي وإلى السكان فضلاً عن مجالات من قبيل الصحة العامة والبيئة وتغيُّر المناخ والأمن الغذائي والأشخاص المشردين والتنمية والنقل والاتصالات، هو ما ينبغي أن تسترشد به جهودنا الرامية إلى الامتثال الكامل إزاء التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥ - وحتى برغم أن من المستبعد فيما يبدو وقوع حادثة نووية على نطاق واسع، إلاّ أن الخطر ما زال يتمثل في احتمال استخدام سلاح نووي أو عدة أسلحة نووية سواء بصورة متعمدة أو عارضة وهو ما يبدو احتمالاً أكبر مما كان عليه الحال منذ عدة سنوات. كما أن الأثر الناجم عن الأسلحة النووية بالنسبة للبشر بات يشكِّل شاغلاً أساسياً وعالمياً وينبغي أن يكون محور المداولات المتصلة بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتلك قضية مهمة مطروحة على جدول أعمال الأمن العالمي بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين.

٦ - وفي هذا الإطار تقدِّم المكسيك تقريرها عن الإجراءات الوطنية التي اتخذتها بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وامتثالاً للإجراء ٢٠ من خطة العمل المطروحة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠١٠ وبخاصة الفقرة ٤(ج) من المادة السادسة من قرار ١٩٩٥ المعنون ''مبادئ وتوجيهات من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي''، إضافة إلى الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ من أجل التشجيع على بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن وتعزيز تقديم مثل هذه المعلومات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٧ - وقد اتخذت المكسيك المبادرات التالية فيما يتعلق بنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها: أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في مساحة كثيفة السكان؛ واستضافت المؤتمر الأول للدول الأطراف والموقِّعة على المعاهدات التي تقضي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ ودعت إلى الحظر الكامل للتجارب النووية؛ وعزَّزت الخطوات

المنهجية المتخذة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ودعّمت الجهود الرامية إلى المُضي قُدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية في الأمم المتحدة واقترحت تعديلاً على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أجل اعتبار استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة حرب.

نزع السلاح النووي

٨ - بعد انقضاء ثلاث وأربعين سنة على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لم يتم بعد الوفاء بالالتزام الوارد في المادة السادسة من المعاهدة المذكورة، فلم تُعقد حتى الآن مفاوضات بنيّة حسنة ولا اتُّخذت تدابير فعالة تتصل بوقف سباق الأسلحة النووية في موعد مبكِّر وبنزع الأسلحة النووية أو تتعلّق بمعاهدة من شأنها نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

٩ - وترى المكسيك أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تشكِّل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وأنها عامل أساسي بالنسبة لأي تقدم يمكن إحرازه نحو هدف نزع الأسلحة النووية. ولا تزال الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأطراف في المعاهدة لاستعراضها، المعقودة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ صالحة تماماً وتمثل تجسيداً للالتزامات التي ينبغي الوفاء بها. وعلى ذلك، فالمساءلة تشكِّل جانباً مهماً في هذا الخصوص وهو ما ينبغي أخذه بنظر الاعتبار عند تقدير الامتثال إزاء المعاهدة والتعهد بالالتزامات المطروحة في هذا السياق (الإجراء ٢١).

١٠ - وانطلاقاً من التعهد القاطع الذي التزمت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بتدمير ترساناتها النووية، تتحمَّل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية الإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذتها للامتثال إزاء الالتزام بعقد مفاوضات في نيّة حسنة بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي، عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة وبتدابير نزع الأسلحة النووية المتفق عليها في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠.

١١ - وتشارك المكسيك بصورة فعالة في منتديات الأمم المتحدة التي تعالج مسألة نزع السلاح النووي (الإجراء ١). وفي الجمعية العامة تقدِّم المكسيك، سواء باسمها أو مع دول أخرى، مشاريع القرارات الرامية إلى تدعيم أوجه التآزر في هذا المجال. وقد قدَّمت النصوص التالية: '١' المُضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي؛ '٢' نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛ '٣' معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ '٤' تدعيم النظام المنشأ بواسطة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلكو)؛ '٥' دراسة

الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (الإجراء ٢٢) و'٦' برنامج الأمم المتحدة بشأن معلومات نزع السلاح.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمود الذي دام ١٨ سنة في مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المنتدى الدائم بالأمم المتحدة المسؤول عن التفاوض بشأن الصكوك الملزمة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، كان له تأثير مباشر على الامتثال إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بين الخطوات المنهجية المتخذة في مجال نزع السلاح البالغ عددها ١٣ والمتفق عليها في عام ٢٠٠٠، فالأمر يقتضي تنفيذ خمس منها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف في هيئة نزع السلاح.

١٣ - وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ عملت المكسيك على تعزيز ودعم الاجتماعات الرفيعة المستوى، التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة دعماً لأعمال مؤتمر نزع السلاح (الإجراءان ٧ و١٥) مع المشاركة فيها من أجل تخطي الطريق المسدود الذي ما زال قائماً بالنسبة لهذا المنتدى على مدار ما يقرب من عقدين من الزمن.

١٤ - وقد تمثلت نتائج هذه الاجتماعات في موجز قدمه الأمين العام ولخَّص فيه القضايا الرئيسية التي عولجت في الاجتماعين. وفي هذا المضمار أسهمت المكسيك بأفكار وصيغ بديلة من أجل إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح وتعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف (الإجراء ٦).

١٥ - ومنذ عام ١٩٩٨، ظلت المكسيك تتوخى المرونة سعياً إلى تحقيق توافق بين الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. وسواء تم ذلك بصورة انفرادية أو مع بلدان أخرى (مجموعة الـ٢١ وائتلاف جدول الأعمال الجديد) فقد دعَّمت وعززت المبادرات الرامية لتحقيق هذه الغاية داعية إلى المعالجة المتدرِّجة والمتوازنة لجميع البنود المدرجة على جدول الأعمال.

١٦ - ونظراً لعدم إحراز تقدم بشأن القضايا الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح، أكدت المكسيك على الحاجة للنظر في بدائل بغية استهلال المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية طبقاً للالتزامات المتعهد بها من جانب أطراف المعاهدة. وفي الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، شاركت المكسيك مع مجموعة من ١٩ دولة في تقديم مشروع قرار بشأن المضيّ قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي من أجل التوصل إلى عالم بغير أسلحة نووية مع الحفاظ على هذا العالم. وتم اعتماد النص بوصفه القرار ٥٦/٦٧ بأغلبية ١٤٧ صوتاً مقابل أربعة أصوات مع امتناع ٣١ عضواً عن التصويت. ونص القرار على إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية اجتمع في عام ٢٠١٣ مع تكليفه بطرح مقترحات من

شأنها المُضي قُدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد شارك في أعماله عدة منظمات دولية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني ونحو ٧٠ بلداً وكثير منها لا تضمها عضوية مؤتمر نزع السلاح.

١٧ - ولكفالة الاستمرار لأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، قدَّمت المكسيك ومجموعة مقدمي القرار ٥٦/٦٧ مشروع قرار جديداً في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة التي اعتمدته بوصفه القرار ٤٦/٦٨. وهو يهيب بالبلدان أن تطرح آراءها بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية وبشأن أسلوب مواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف المعنية بنزع الأسلحة النووية. كما يطلب إلى الجمعية العامة النظر في دورة الجمعية العامة التاسعة والستين في إمكانية إعادة إنشاء الفريق المذكور إذا لزم الأمر.

١٨ - أمّا المناقشات التي دارت في المنتديات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي فقد درجت على التركيز في العادة على الاعتبارات السياسية المتصلة بامتلاك الأسلحة النووية بدلاً من الضرر غير الخاضع للسيطرة الذي تسببه تلك الأسلحة إذا ما تم استخدامها مرة ثانية، سواء كان هذا الاستخدام عمداً أو عَرَضاً. وخلال مؤتمر أطراف المعاهدة لاستعراضها في عام ٢٠١٠ سعت مجموعة من البلدان، ومنها المكسيك ونجحت في مسعاها من أجل أن تُدرج في الوثيقة الختامية إشارة إلى النتائج الناجمة من الناحية الإنسانية عن الأسلحة النووية.

١٩ - ومنذ ذلك الحين أكد المزيد والمزيد من الدول على أثر الأسلحة النووية الذي لا بد من التعامل معه من منظور المجتمع المعاصر باعتبار أن تلك هي الفرصة الوحيدة الممكنة لإحراز تقدم نحو وصم هذه الأسلحة التي ما زالت تستخدمها بلدان تمتلكها لأغراض ممارسة الألاعيب والتهديدات السياسية.

٢٠ - وشاركت المكسيك في المؤتمر المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية (٤-٥ آذار/مارس ٢٠١٣، أوسلو). وهذا التجمع أتاح فرصة غير اعتيادية أمام ١٢٧ بلداً إضافة إلى منظمات دولية ومنظمات للمجتمع المدني، لكي تتصدى لمسألة الأسلحة النووية من ناحية الأضرار التي تسببها وكذلك من منطلق الأمن البشري فضلاً عن آثارها على السكان وعلى الصحة والبيئة والأمن الغذائي. وخلص المشاركون في المؤتمر إلى (أ) أن من المستبعد أن تتوافر لدى أي دولة و/أو أي منظمة دولية القدرة على التعامل الكافي مع حالات الطوارئ الإنسانية التي يمكن أن يؤدي إليها تفجير سلاح نووي أو على تقديم المساعدة الضرورية للمتضررين في هذا الشأن؛ (ب) أن التاريخ أوضح ما ينجم عن استخدام واختبار الأسلحة النووية من آثار مدمِّرة في الأجليْن القصير والطويل؛ (ج) أن أثر أي تفجير نووي، بصرف

النظر عن أسبابه، سوف تكون له عواقبه بالنسبة للدول والأفراد عبر الحدود فضلاً عن الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢١ - وفي ذلك المؤتمر أعلنت المكسيك أنها سوف تدعو إلى مؤتمر ثانٍ يتم عقده في نايايريت، المكسيك يومي ١٣ و١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وهذا المؤتمر الثاني كان مفتوحاً لمشاركة الدول أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية إضافة إلى الجمعيات الوطنية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية (الإجراء ١٩). وقد عقد المؤتمر مناقشات وقائعية بشأن الآثار المهلكة والضارة الناجمة عن أي تفجير لأي سلاح نووي سواء كان ذلك عمداً أو عَرَضاً وفي ميادين من قبيل الصحة العامة وتغيُّر المناخ والأمن الغذائي والتنمية والنمو الاقتصادي وتحركات السكان. كما نظر في الأخطار الناجمة عن تفجير يتم وفي عجز المجتمع الدولي عن التوصُّل إلى أي استجابة إنسانية في حالة وقوع مثل هذه الكارثة. ومرفق بهذا التقرير موجز قدّمته رئاسة المؤتمر الثاني بشأن الأثر الإنساني الناجم عن الأسلحة النووية كما أن النص المعني مُدرج في الملف ذي الصلة لدى الأمانة العامة.

٢٢ - وقد شدّدت المكسيك على التدابير التي احتوتها خطة العمل وينبغي اعتبارها بصورة خاصة ذات طابع بالغ الإلحاح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويقصد بهذه التدابير تحجيم دور الأسلحة النووية في جميع المفاهيم العسكرية والأمنية وفي المذاهب والسياسات ذات الصلة (الإجراء ٥ (ج)) مع تعزيز الوعي بشأن الحاجة إلى الحد من خطر الاستخدام العارض للأسلحة النووية فضلاً عن مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة (الإجراءات ٥ (و)، (ز)، و٢١) مع مناقشة السياسات التي يمكن أن تفضي إلى القضاء عليها وتقليل الخطر الناجم عن الأسلحة النووية والمساهمة في منع الانتشار ونزع السلاح (الإجراء ٥ (د)). أما الوثيقة الختامية لمؤتمر نايايريت التي قدمتها المكسيك باعتبارها موجز الرئاسة فهي توضح أن المناقشات التي جرت بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية ينبغي أن تفضي إلى التزام الدول والمجتمع المدني بالتوصل إلى معايير دولية وقواعد دولية جديدة من خلال صك ملزم قانوناً، وأن الوقت قد حان لبدء عملية دبلوماسية تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، على أن تضم العملية إطاراً زمنياً محدداً فضلاً عن تعريف أنسب المنتديات ورسم إطار واضح وموضوعي في هذا الشأن.

٢٣ - كما شاركت المكسيك في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المعقود خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة من أجل المساهمة في بلوغ هدف نزع الأسلحة النووية.

٢٤ - وباعتبارها عضواً في ائتلاف جدول الأعمال الجديد ومبادرة منع الانتشار ونزع السلاح، قدَّمت المكسيك عدة أوراق عمل في إطار دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف الحادي عشر لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠١٥ وهو ما يكفل تنفيذ الإجراءات ٣ و٤ و٥ من خطة عمل عام ٢٠١٠.

ضمانات الأمن والمناطق الخالية من الأسلحة النووية

٢٥ - باعتبارها من القوى المؤيدة لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في مساحة كثيفة السكان، تؤيد المكسيك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك تدبيراً فعالاً لتعزيز نزع السلاح. وينبغي لأي من المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية المقرر إنشاؤها أن تقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بصورة حُرة بين دول المنطقة المعنية طبقاً للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ لهيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة (الإجراء ٩) وتحترم المكسيك القرارات السيادية للبلدان التي ترغب في توقيع معاهدات تقضي بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

٢٦ - كما تعتقد المكسيك أنه برغم أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تمثل هدفاً بحد ذاتها إلاّ أنها تشكل خطوة وسطى بالغة الأهمية نحو التوصل إلى نزع السلاح العام الكامل في إطار رقابة دولية فعالة.

٢٧ - وتكرِّر المكسيك القول بأن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب الإعلانات التفسيرية التي قدمتها وقت توقيع أو إيداع صكوك التصديق على بروتوكولات المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية (الإجراء ٩) ولا سيما معاهدة تلاتللكو وبحيث لا تصبح المناطق الخالية من الأسلحة النووية بحق معرَّضة للتهديد بالأسلحة النووية.

٢٨ - وفي حالة الشرق الأوسط، فإن المكسيك، باعتبارها طرفاً في الالتزامات المتعهد بها من جانب أطراف المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠١٠ تؤيد اعتماد القرارات المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا الخصوص فقد أكدت على أن المؤتمر المعني بإنشاء مثل هذه المنطقة، وقد تم اقتراحه في عام ٢٠١٢، ينبغي عقده بأسرع ما يمكن. ولهذه الغاية عرضت تأييدها وخبرتها على الطرف الميسِّر لانعقاد المؤتمر.

٢٩ - كذلك فالمكسيك تتبنى أمر التنسيق فيما بين البلدان البالغ عددها ١١٥ بلداً التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية انطلاقاً من الهدف المشترك المتمثل في المساهمة في

نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. كما عملت المكسيك على الجمع بين سائر الموقِّعين على المعاهدات التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أول مؤتمر للدول الأطراف الموقِّعة على المعاهدات التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد عقد المؤتمر في مكسيكو في عام ٢٠٠٥ فيما شاركت المكسيك ومنغوليا في رئاسة الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر الثالث للدول الأطراف والدول الموقِّعة على المعاهدات التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية (المقرر عقده في عام ٢٠١٥). وعقد الاجتماع التحضيري في جنيف يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في سياق الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

٣٠ - وتشارك المكسيك كذلك بصورة فعّالة في أعمال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويضمها حالياً مجلس الوكالة المذكورة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨,

٣١ - وفيما يتصل بمسألة ضمانات الأمن السلبية (الإجراء ٧)، تؤيد المكسيك بدء المفاوضات من أجل استحداث صك ملزم قانوناً لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

التجارب النووية

٣٢ - تُدرك المكسيك أهمية منع تطوير الأسلحة النووية والانتشار الرأسي لها بهدف تدعيم نظام نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها في جميع جوانبه.

٣٣ - وقد نشطت المكسيك في تعزيز الحظر الكامل للتجارب النووية. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ ترأست المكسيك والسويد المؤتمر السابع المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك المؤتمر عمل البَلَدان معاً على حث البلدان التي لم تصدِّق بعد على المعاهدة، وخاصة تلك الوارد ذكرها في المرفق الثاني، على أن تقوم بذلك.

٣٤ - كما قام المؤتمر السابع المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإصدار إعلان ختامي يشير إلى خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية السابع لاستعراض المعاهدة، المعقود في عام ٢٠١٠، ويحث الإعلان الدول على اتخاذ مبادرات فردية لتوقيع وتصديق المعاهدة بغير تأخير، ويناشد اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية أن تعزِّز التدريب على التطبيقات المدنية والعلمية لنظام الرصد الدولي (الإجراءات ١٠ و١١ و١٢).

٣٥ - وفي المؤتمر الثامن المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في عام ٢٠١٣، أعاد البلَدَان تأكيد التزامهما بالعمل الفعال على مواصلة تعزيز سريان المعاهدة وتنفيذها حتى بعد انتهاء ولايتهما كرئيسين لعملية المادة الرابعة عشرة (الإجراء ١٣).

٣٦ - ثم واصلت المكسيك دعمها الفعال لأعمال اللجنة التحضيرية من منطلق قناعتها بأن الإرادة والجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره في كل جانب من جوانبه إنما تتيح التوصل إلى الحل الوحيد لتحقيق سلام عالمي دائم. كما أكدت من جديد التزامها إزاء أعمال نظام الرصد الدولي في محطات الرصد الخمس الواقعة على أراضيها، وهو ما صدَّقت عليه المعاهدة، فضلاً عن التزامها بالامتثال للاتفاق المتعلِّق الأنشطة المتصلة بتيسير نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي وقَّعه الطرفان يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (الإجراءان ١٣ و١٤).

٣٧ - وتنتمي المكسيك أيضاً إلى مجموعة الشخصيات البارزة التي تم إنشاؤها في أواخر ٢٠١٣ بواسطة الدكتور لاسينا ذربو، الأمين التنفيذي لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية للتعجيل بتصديق الدول الثمان المتبقية في المرفق ٢ بما يكفل السريان الفوري للمعاهدة.

٣٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣ شاركت المكسيك في الإدانة الدولية للتجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن وأحكام معاهدة حظر التجارب النووية. وهذا الإجراء شكَّل تحدياً سافراً للنداءات التي وجَّهها المجتمع الدولي من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة، فضلاً عن تعارضه مع جهود المجتمع الدولي في تعزيز الحوار والثقة والتعاون من أجل نشر السلام في شبه الجزيرة الكورية(الإجراء ١١).

المواد الانشطارية

٣٩ - دأبت المكسيك على الاعتراف بضرورة التوصُّل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية سواء لاستخدامها في الأسلحة النووية أو بوصفها أجهزة للتفجير النووي الأخرى. ومثل هذه المعاهدة سوف تشكِّل خطوة أخرى نحو تحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية وتدعيم نظام عدم الانتشار النووي (الإجراء ١٥).

٤٠ - وترى المكسيك أن هذا الصك ينبغي النظر إليه كجزء من العملية الواسعة والشاملة المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. كما ترى أن من الضروري أن تؤدي مثل

هذه المعاهدة إلى تنظيم التعامل مع المواد الانشطارية المتاحة بالفعل فضلاً عن إيجاد آلية تحقُّق وتدابير لبناء الثقة في هذا الخصوص.

٤١ - وبرغم أن هناك العديد من مشاريع لنصوص مثل هذه المعاهدة المتصلة بالمواد الانشطارية إلاّ أن المكسيك ترى أن هذه المشاريع لا بد وأن يتم النظر إليها كأساس للمفاوضات دون أن يحول ذلك بين مناقشة مقترحات أخرى والنظر فيها وبما يؤدّي إلى تجنُّب التمييز في الإجراءات المتبعة.

٤٢ - وتنشط المكسيك ضمن فريق الخبراء الحكوميين الذي تم إنشاؤه عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ الصادر في عام ٢٠١٢. وقد عقد هذا الفريق أولي دوراته في جنيف في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

التدابير الأخرى المتخذة دعماً لنزع السلاح النووي

٤٣ - تؤكد المكسيك من جديد على أهمية التدابير المتصلة بالشفافية، على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية (الإجراء ٢١). ومثل هذه التدابير تؤدي دوراً مهماً في الامتثال للالتزامات المتعهَّد بها بموجب المعاهدة، وسوف تحدِّد مدى مصداقية أي تدابير لنزع السلاح يكون قد تم اتخاذها، فضلاً عن إمكانية تقييم الامتثال للمعاهدة واعتماد المزيد من التدابير في هذا الشأن. وقد حثَّت المكسيك الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبداء المزيد من الشفافية فيما يتعلق بمخزوناتها من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية.

٤٤ - وقدَّم ائتلاف جدول الأعمال الجديد ورقتيْ عمل بشأن التحقق والشفافية في الأمور النووية مع تعزيز تطبيق مبادئ عدم الرجوع وإمكانية التحقق والشفافية فيما يتصل بتنفيذ توصيات الدول الأطراف في المعاهدة (الإجراء ٢).

٤٥ - وقدَّمت مبادرة عدم الانتشار ونزع الأسلحة إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ورقتيْ عمل تؤكدان على الحاجة إلى طرح شكل موحَّد للإبلاغ بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية مع تشجيعها على مواصلة تنفيذ تدابير بناء الثقة امتثالاً لالتزاماتها فيما يتصل بنزع السلاح النووي في إطار المادة السادسة.

عدم الانتشار النووي

٤٦ - سوف تواصل المكسيك تعزيز الالتزام العالمي إزاء المعاهدة. ولهذه الغاية سوف تستمر في حث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً، على أن تنضم إلى الاتفاقية بغير توان ودون قيد أو شرط، مع الامتناع عن اتخاذ التدابير التي يمكن أن تؤثر سلباً على الامتثال إزاء المعاهدة أو إزاء تنفيذها (الإجراء ٢٣).

٤٧ - وتعترف المكسيك بالدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية (الإجراء ٤٧) وفي وضع المبادئ التوجيهية للأمن وفي تشجيع التعاون التقني وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال نظامها للضمانات.

٤٨ - وتؤيد المكسيك تدعيم هذا النظام والتطبيق العالمي الشامل للبروتوكولات الإضافية المتعلقة بالضمانات، كما تحث البلدان التي لم تقم بعد بتوقيع هذه الضمانات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن (الإجراءات ٢٤-٢٨). وسوف تواصل دعمها السياسي والتقني والمالي للأعمال التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراءان ٣٣ و٣٤).

٤٩ - وبتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ وقَّعت المكسيك البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات، وقد دخل حيِّز التنفيذ يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١١. وقررت حكومة المكسيك توقيع البروتوكول الإضافي من منطلَق قناعتها بأن توقيع مثل هذه الصكوك هو أحد السُبل المفضية إلى تقديم مساهمة ملموسة في تدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات مّما يشكِّل قرينة أخرى تشهد بالتزام المكسيك إزاء نظام عدم الانتشار (الإجراء ٢٩).

٥٠ - كما ترى المكسيك أنه انطلاقاً من المعاهدة ومن ائتلاف جدول الأعمال الجديد فضلاً عن مبادرة عدم الانتشار ونزع الأسلحة، على مدار الدورة الخمسية التالية للمعاهدة، يتعيَّن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في أمر التعهد بالتزامات التحقق أو الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن الوكالة المذكورة لا تقوم حالياً بالتحقق من أمر المرافق النووية أو العسكرية التابعة لأي دولة حائزة للأسلحة النووية مما يخلق خللاً يؤدي إلى تقويض المعاهدة.

٥١ - وللامتثال إزاء الشرط الذي يقضي بضمان أن لا تسهم صادرات المواد النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي، بدأت المكسيك في عام ٢٠١٠ عملية الانضمام إلى نُظم مراقبة الصادرات الأربعة. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٤ أصبحت تنتمي إلى ترتيب واسينار ومجموعة موردّي المواد النووية ومجموعة استراليا. وكجزء من عمليتها في مراقبة الصادرات أنشأت المكسيك لجنة لمراقبة الصادرات مكلَّفة بالوقوف على المواد المحددة للتصدير أخذاً بعين الاعتبار استخدام تلك المواد ووجهتها النهائية (الإجراءان ٣٥ و٣٦).

٥٢ - وشاركت المكسيك في ثلاثة اجتماعات للقمة معنية بالأمن النووي، وقد عقدت في واشنطن (٢٠١٠) وسيول (٢٠١٢) ثم لاهاي (٢٠١٤). وتُمثل هذه المؤتمرات جهداً دولياً لضمان سلامة وأمن المواد والمرافق النووية في جميع أنحاء العالم، مع تخفيف خطر التهديد بالإرهاب النووي. وقد اتخذت المكسيك هذا الموقف بغية تدعيم النظام الشامل للأمن النووي من خلال الحيلولة دون وقوع أعمال الإرهاب النووي وتعزيز نزع السلاح النووي في ضوء الاعتبار الواجب لحق الدول غير القابل للتصرف كي تفيد من الطاقة النووية ضمن إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراءات ٣٨-٤٠ و٤٤).

٥٣ - ومنذ عام ٢٠١١ تعاونت المكسيك مع الولايات المتحدة على تحسين سلامة وأمن المرافق الطبية والصناعية والبحثية التي تستخدم على صعيدها المصادر الإشعاعية للفئة ١ و ٢. وهذا يشمل الهياكل الأساسية المادية والتدريبية (الإجراء ٤٠).

٥٤ - وتستند اللوائح النووية المكسيكية إلى الوثائق الصادرة ضمن سلسلة الأمن النووي التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبخاصة التوصيات المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIR/225/Rev.4 وRev.5). وهي تُطبِّق مدونة قواعد سلوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن سلامة وأمن المصادر الإشعاعية إضافة إلى التوجيه المتعلق باستيراد المصادر الإشعاعية وتصديرها (الإجراءان ٤١ و٤٣).

٥٥ - وتتعاون المكسيك وكندا في إطار الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي انضمت المكسيك إليها في عام ٢٠١٢. وكانت مكسيكو هي مكان انعقاد حلقة عمل إقليمية معنية بسلامة وأمن المصادر الإشعاعية المستخدمة في التطبيقات الطبية وتم ذلك يومي ٢٧ و٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣,

٥٦ - وصدَّقت المكسيك أيضاً على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠١٢، وأصدرت بالفعل تشريعات للمعاقبة على الإرهاب النووي (تم نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد الفيدرالي بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤) وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استضافت المكسيك الحلقة الإقليمية بشأن تيسير الانضمام إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذه لعام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى دول منطقة البحر الكاريبي وعقدت في الفترة ٨-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (الإجراء ٤٢).

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٧ أودعت المكسيك صك تصديق الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الإجراء ٤٥).

٥٨ - كما عُقد في المكسيك الاجتماع العام الثامن للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي يومي ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ولا شك أن الأعمال المنجَزة في الاجتماع المذكور سوف تساعد على تدعيم الأمن المادي للبلدان المنضوية في إطار هذا الترتيب، الذي يسعى إلى تحسين الأمن النووي الدولي مع تقاسم أفضل الممارسات بهذا الشأن. وقد تم تنفيذ حلقة عمل تدريبية وممارسة تدريبية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير في مترانيو، كوليما، المكسيك من خلال تنسيق تمّ مع الفريق العامل المعني بالكشف عن المواد النووية، المنبثق عن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٥٩ - المكسيك ملتزمة بأن يقتصر استخدام المواد والمرافق النووية الواقعة تحت ولايتها على الأغراض السلمية دون غيرها. وهي تسلِّم بحق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك فهذا الحق ينطوي على الالتزام بالامتثال لروح وأغراض المعاهدة ولاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراءات ٤٧-٤٩).

٦٠ - وتُولي المكسيك أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني ولجميع الآليات التي تتيح الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة له وخاصة تلك المتصلة بصحة البشر وبالأغذية والزراعة وباستخدام الطاقة لتوليد الكهرباء (الإجراءات ٥٢-٥٤ و٥٦).

٦١ - والمكسيك طرف في الصكوك الدولية التالية المعتمدة ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الإجراء ٥٩): اتفاقية السلامة النووية (تم تصديقها بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)؛ الاتفاقية المتعلقة بالإخطار المبكر عن حادثة نووية (تم تصديقها بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨)؛ الاتفاقية المتعلّقة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادثة نووية أو حالة طوارئ إشعاعية (تم تصديقها في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (تم تصديقها بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٨٨) والتعديل الذي أُدخل عليها (تم تصديقه بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢) ثم الاتفاقية الدولية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي (تم تصديقها بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وتنظر المكسيك في إمكانية توقيع الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة تصريف الوقود المستهلك والنفايات الإشعاعية.

٦٢ - وفي اجتماع قمة سيول المعقود بشأن الأمن النووي، أعلنت المكسيك عن نجاح إبرام الاتفاق الثلاثي بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا في تعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحويل اليورانيوم المرتفع التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في مفاعل تريغا مارك الثالث في المعهد الوطني للبحوث النووية (الإجراء ٦١).

٦٣ - واعتمدت المكسيك المعايير النووية التي تستند إلى منشورات سلسلة الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبخاصة التوصيات المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية وللمرافق النووية (INFCIR/225/Rev.4 وRev.5) (الإجراءان ٤١ و٥٧). وتسهم المكسيك بصورة فعالة في إعداد سلسلة الأمن النووي فيما شاركت مؤخراً في لجنة توجيهات الأمن النووي.

٦٤ - كما تعمل المكسيك جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة في إنشاء شبكة تعاون حكومية دولية لتدريب الاختصاصيين على ضوابط التصدير وتحديد المواد الحساسة (الإجراءان ٤٧ و٥١).

٦٥ - وتشجِّع المكسيك الصناعة النووية الوطنية على مراعاة وتنفيذ ثقافة للسلامة النووية والأمن النووي بما يضمن استجابة تتم في الوقت المناسب إزاء أي حادثة تنطوي على مواد نووية أو إشعاعية (الإجراء ٦٠).

٦٦ - وقد وقّعت المكسيك وكندا اتفاقاً بشأن رصد المصادر الإشعاعية ما بين مَنشئها إلى مقصدها النهائي بما في ذلك نقل مصادر الفئة ١. وبالمثل، تعاونت في عام ٢٠١٣، مع كندا على عقد حلقة عمل لأمريكا الوسطى بشأن سلامة وأمن المصادر الإشعاعية في المرافق الطبية (الإجراء ٦٢).

المسائل الأخرى المتصلة بالمعاهدة

٦٧ - تسلِّم المكسيك بحق جميع الدول في الانسحاب من المعاهدة طبقاً للقانون الدولي ولأحكام المادة العاشرة. وبالاقتران مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح قدَّمت المكسيك ورقة عمل في الموضوع إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية.